## الخاتمة العامة

ما شهده العالم من أزمات مالية وانهيارات مؤسسية مست كبريات أسواق المال والمؤسسات في العالم، وما نعايشه من زخم معرفي واتصال سريع وتقنيات متطورة، وما يعكسه ذلك على البيئة الجزائرية سواء بالسلب أو الإيجاب، جعلنا نواجه العديد من التحديات في جميع مناحي حياتنا الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية، وهذا بهدف تقويم وضعنا الراهن والتخطيط لمواكبة المستجدات بما يتوافق مع قيمنا، مبادئنا وإمكانياتنا.

في هذا الإطار سعينا من خلال دراستنا هذه الإحاطة بمدخل من المداخل الإدارية الحديثة والمسماة بـ: "**حوكمة الشركات**"، والتركيز على آلية من آليات تطبيقها وهي: "**المعايير المحاسبية الدولية** " والتي بإمكانها إحداث مساهمة فعالة في تطبيق حوكمة الشركات-إن حسن استعمالها-، وكمحاولة منا دراسة هذا المجال، وهذا بالتعرف على الإطار العام لحوكمة الشركات وإظهار مختلف الجوانب التي ترتكز عليها معايير المحاسبة الدولية، وكذا كيفية الاستفادة منها في تطبيق حوكمة الشركات، بالإضافة إلى سبل تفعيلها في الجزائر، قمنا بدراستنا هذه تحت عنوان "**الحوكمة في ظل النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية** " احتوت على جانبين نظري وميداني من أجل الإحاطة بإشكالية البحث والتساؤلات المرافقة لها.

لذا حاولنا أن نجيب عليها ضمن أربعة فصول.

فمن خلال الفصل الأول الذي خصصناه للتأصيل العلمي لحوكمة الشركات من خلال إبراز أسباب ظهور حوكمة الشركات، أهميتها والمبادئ التي تقوم عليها، فقد تبين لنا أن حوكمة الشركات ظهرت بسبب انفصال الملكية عن التسيير وزاد الاهتمام بها بعد سلسلة أحداث الفشل التي ضربت أكبر الشركات الأمريكية المقيدة في أشهر أسواق المال العالمية بالإضافة إلى الأزمات المالية التي شهدتها أسواق جنوب شرق آسيا، حيث ساهمت هذه الظروف والعوامل إلى وضع مجموعة من المبادئ التي تضمن الاستغلال الأمثل لموارد المؤسسة وتحقيق أهداف أصحاب المصالح- خاصة المساهمين-، كما بذلت المنظمات الدولية العديد من الجهود في سبيل وضع المبادئ الأساسية التي تقوم عليها حوكمة الشركات بالإضافة إلى سعيها لمساعدة الدول التي تسعى إلى تطبيق هذه المبادئ، ووجدنا أنها ترتكز على:

- السلوك الأخلاقي، من خلال الالتزام بالأخلاق الحميدة وقواعد السلوك المهني الرشيد، التوازن في تحقيق مصالح الأطراف المرتبطة بالمؤسسة، الشفافية عند تقديم المعلومات، القيام بالمسؤولية الاجتماعية والحفاظ على بيئة نظيفة.

– الرقابة والمساءلة، ويتم هذا بتفعيل إدارة أصحاب المصلحة في إنجاح المؤسسة، وجود أطراف رقابية.

– إدارة المخاطر، من خلال وضع نظام إدارة المخاطر والإفصاح وتوصيل المخاطر إلى المستخدمين وأصحاب المصلحة.

وفي ذات الفصل أشرنا كذلك إلى أن المبادئ التي تقوم عليها حوكمة الشركات فإنها تحتاج إلى مجموعة من القوانين والتشريعات، وتتطلب وجود أسواق ذات كفاءة وتنافسية أكثر.

أما الفصل الثاني حولنا من خلاله التطرق إلى المحاسبة والمعايير المحاسبية الدولية، فقد بدأنا هذا الفصل بالتعرف على التطور التاريخي للمحاسبة، أهدافها وفروضها، بالإضافة إلى ظروف نشأة المعايير المحاسبية الدولية والمزايا التي تقدمها من أجل تحسين جودة المعلومات المحاسبية، ولقد خلصنا بأن المعايير المحاسبية الدولية تطورت بشكل كبير خاصة فيما يخص المعايير المهنية الخاصة بها والتي أثرت على جودة أدائها وكذا درجة الاعتماد عليها في تعزيز مهنة المحاسبة في العالم والمساهمة في تطوير اقتصاد دولي قوي.

كما حاولنا من خلال هذا الفصل إبراز المزايا التي يقدمها تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ووجدنا أنها تتمثل أساسا في:

– إيجاد لغة مالية موحدة قابلة للتطبيق على القوائم المالية لكل المؤسسات عبر العالم، والمعدة للمقارنة من قبل أصحاب المصلحة، وبالتالي ترشيد عملية اتخاذ القرارات المرتكزة على المعلومات المحاسبية المتماثلة والمفاضلة بين البدائل على أسس سليمة وواضحة.

– تشجيع الاستعمال والتطبيق الصارم لهذه المعايير لما تقدمه من معلومات مالية تتسم بالجودة العالية والشفافية حيث تساعد مختلف المتدخلين في أسواق رأس المال في العالم باتخاذ القرارات الاقتصادية.

– تفضيل مصلحة المستثمرين والمساهمين والدائنين في المؤسسة.

أما الفصل الثالث فقد حاولنا من خلاله التطرق إلى الإفصاح المحاسبي والمراجعة ضمن قواعد حوكمة الشركات، فقد بدأنا هذا الفصل بتقديم أهم مفاهيم، أهمية وأهداف الإفصاح المحاسبي، وباعتبار المراجعة تبدأ من حيث تنتهي المحاسبة تطرقنا إلى تعريفها وتطورها التاريخي بالإضافة إلى أخلاقيات مهنتي المحاسبة والمراجعة وأهميتها في إدارة الشركات وقد خلصنا بأن الالتزام بالأخلاقيات المهنية وتحمل المؤسسة المسؤوليات الاجتماعية يجنبها الوقوع في الأزمات والمآزق.

أما الفصل الرابع الذي خصصناه لحوكمة الشركات الجزائرية في ظل النظام المحاسبي المالي من خلال التطرق إلى إصلاحات الدول المتقدمة في مجال حوكمة الشركات، والمبادرات العربية

لإرساء هذا المفهوم باعتباره أحد أهم العوامل التي تشجع التنافس بين الشركات وجذب رؤوس الأموال، ونظرا لاعتبار تجربة الجزائر سواء فيما يخص حوكمة الشركات وكذا المعايير المحاسبية الدولية مازالت في مراحلها الأولى مقارنة بالدول المتقدمة، ومن أجل تدارك أي نقص قد يلحق بموضوعية البحث، قمنا بدراسة وتحليل آراء مدراء المؤسسات التي جرت فيها المقابلات، والذي على أساسه قمنا باختبار جملة من الفرضيات تمكنا بعدها من تقديم مجموعة من النتائج والتوصيات.

**نتائج اختبار الفرضيات:**

بالنسبة للفرضيتين اللتين تم اقتراحهما في بداية هذا البحث، فقد تم الوصول إلى نتائج من خلال الدراسة النظرية والميدانية لبحثنا كمايلي:

– تمثل حوكمة الشركات النظام الذي يتضمن مجوعة من المتطلبات القانونية والتشريعية، الإدارية والاقتصادية، كمدخلات والتي تحكمها منهجيات وأساليب وتستخدم في ذلك آليات كالمراجعة الداخلية، المراجعة الخارجية، مجلس الإدارة، المنظمات المهنية والجهات الرقابية، والتي تتفاعل فيما بينها وهذا من أجل تحقيق نتائج تعمل على إدارة المؤسسة ومراقبتها بما يحفظ حقوق أصحاب المصالح وتحقيق الإفصاح والشفافية.

– تنطبق أخلاقيات المحاسبة على جميع العاملين في أعمال المحاسبة فإن عليهم مسؤولية أخلاقية مهنية تتعلق بالقدرة المهنية، حماية سرية المعلومات المتعلقة بأعمال شركاتهم، التصرف باستقامة، تقديم المعلومات الكاملة والموضوعية المعول عليها في عملهم المحاسبي بعيدا عن أي تحريف أو تزييف المعلومات والكشوف المالية.

– تعد النزاهة والاستقلالية والموضوعية أركان أساسية للمفهوم الأخلاقي لمهنة المراجعة وهي بمثابة القيم التي تعطي المعنى الحقيقي لوظيفة المراجعة التي يصفها البعض بأنها ما ينجز طبقا لنظام نزيه وشريف يضع السلوك الأخلاقي في الطليعة وذلك من خلال مراعاة السلوك المهني للمراجعة باعتبارها الأساس لتصحيح التجاوزات التي تحدث أثناء ممارسة النشاط والتي قد تحدث بسبب المصالح المتعارضة للأطراف ذات العلاقة بمهنة المراجعة.

من خلال ما سبق يمكن تأكيد الفرضية الأولى "**تساهم أخلاقيات المحاسبة والمراجعة في التطبيق السليم لحوكمة الشركات**".

– إن أسلوب حوكمة الشركات بما يتضمنه من مبادئ وقواعد وإجراءات تنظيمية وقانونية، ومحاسبية ومالية، اقتصادية وأخلاقية... سيسمح بتفعيل وتبني واستخدام معايير المحاسبة والمراجعة الدولية ومن ثم تحقيق درجة أكبر من الشفافية والوضوح في البيانات وتحقيق الإفصاح الكامل

واللازم عن المعلومات لمختلف الأطراف في الوقت المناسب وبالكم والجودة المطلوبة في ظل الموازنة بين تلبية مصالح مختلف الأطراف والتكلفة المترتبة عن الإفصاح.

– يظهر اهتمام الجزائر بمفهوم حوكمة الشركات من خلال التظاهرات العلمية والملتقيات الدولية التي أقيمت بالجزائر بالإضافة إلى إصدار دليل حوكمة الشركات الجزائري، رغبة منها في زيادة التكامل مع المجتمع الاقتصادي العالمي، حيث عملت على تحسين مناخ الأعمال بها وانفتاح اقتصادها.

– مع الاتجاه المتنامي لعولمة الأسواق وتبني معايير محاسبية دولية موحدة، كان لابد على الجزائر وعلى غرار العديد من دول العالم وفي مسعى منها لجلب الاستثمارات الأجنبية ومسايرة الإصلاحات الاقتصادية في إطار اقتصاد السوق، السعي نحو تطبيق المعايير الدولية المحاسبية، وتطوير العمل المحاسبي في وحداتها الاقتصادية حتى يتأقلم مع المناخ المالي والمحاسبي الدولي الجديد المبني أساسا على هذه المعايير.

من خلال ما سبق يمكن القول أنه بالرغم من الجهود الحثيثة التي بذلتها الجزائر للإصلاح والاندماج في الاقتصاد العالمي الذي دأبت إلى تحقيقه إلا أن بعض الشركات الأجنبية عبرت عن عدم ارتياحها للإجراءات القانونية ومتطلبات الإفصاح العامة المصاحبة لدخولها الأسواق الجزائرية، بالإضافة إلى أن تحقيق الأغراض والأهداف من هذا النظام يتطلب إيجاد بيئة ملائمة لإضفاء نوعا من الإيجابية والقبول من طرف جميع الأطراف المعنية بالمحاسبة. فإن من السابق لأوانه الحكم على فشل أو نجاح النظام المحاسبي المالي، بالإضافة إلى نقص برامج التكوين للمحاسبين، وعدم تكفل وزارة المالية بتمويل برنامج وطني استراتيجي يمثل هذا التحول، كما أن المعايير الخاصة بالأدوات المالية لا يمكن تطبيقها إلا بتفعيل دور الأسواق المالية.

من النتائج أعلاه يمكن نفي نسبي للفرضية الثانية على المدى القصير والمتوسط "**توجد علاقة إيجابية بين النظام المحاسبي المالي وحوكمة الشركات**".

**أهم النتائج:**

بعد دراستنا لمختلف الجوانب المتعلقة بكل من حوكمة الشركات والمعايير المحاسبية الدولية وخصوصا الاتجاهات الحديثة لها وكذا محاولة إبراز العلاقة بينهما، ثم قيامنا بالدراسة والتحليل لآراء مدراء المؤسسات التي كانت محل الدراسة، توصلنا إلى النتائج التالية:

* تمثل حوكمة الشركات، الكيفية التي تدار بها المؤسسات وتراقب من طرف جميع الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، وبالتالي فهي تعتبر بمثابة الأداة التي تضمن كفاءة إدارة المؤسسة

استغلال الموارد ودراسة المخاطر، وهو ما يعتبر كمؤشر عن تحقيق المؤسسة لأهدافها بالدرجة الأولى وأهداف الأطراف ذات العلاقة بها.

* يمكن لمنظمات الأعمال التي تطبق مبادئ الحوكمة والإفصاح والشفافية، وهي مفاهيم إسلامية وإن اختلفت المسميات. أن تتجنب الأزمات المالية، لأنها سوف تحارب الفساد وتصدر قوائم مالية تعبر عن الواقع الفعلي. علما بأن الشركات الإسلامية في بريطانيا تحقق أرباحا عالية وتستثمر ما قيمته 130 مليار جنيه إسترليني،[1] ولم تتعرض للخسائر أو الإفلاس، ومنه نستنتج أن هناك فروق ذات أهمية بين من يطبق مبادئ الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات وبين من لا يطبقها.

* لم يسبق وأن تعرض النظام الإسلامي إلى أزمات كالتي يشهدها النظام الرأسمالي، وذلك بسبب تفعيل تداول المال وعدم الاحتكار والزكاة، والتكافل الاجتماعي، فهو علاج فعال لمشكلتي البطالة والفقر.

* لم يلق مبدأ حوكمة الشركات الاهتمام الكافي من حيث الأبحاث والدراسات خاصة من منظور الفكر الإسلامي والذي يعتمد على الصدق والأمانة والعدل، وهي مبادئ نشأت مع بزوغ شمس الإسلام، بل بدأ الاهتمام به مؤخرا وعند حدوث الأزمات العالمية الكبيرة، حيث تعتبر الدراسات والأبحاث في هذا المجال قليلة.

* يشكل النظام المحاسبي المالي خطوة هامة في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، والذي يعمل على تلبية مختلف احتياجات المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب، وذلك في مجال الإفصاح والقياس، قصد توفير معلومات مالية وافية، وتدعيم شفافية الحسابات، وتكريس الثقة في الوضعية المالية للمؤسسة.

* إن المعايير المحاسبية التي ستكون الدعائم الأساسية للعمل المحاسبي، والتي ستوجه نوعية المنتجات المحاسبية المتمثلة أساسا في القوائم المالية سيصعب تطبيقها في الواقع الجزائري بسبب ضعف الاقتصاد وتخلف الممارسات الاقتصادية والتجارية.

* لدلك فالأولوية لا تكمن في تغيير المرجعية المحاسبية بقدر ما تكمن في التحكم في تسيير وتنظيم الاقتصاد وتعديل القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي والتجاري، وبعده يأتي تغيير النظام المحاسبي كنتيجة حتمية وكلبنة أخيرة في بناء اقتصاد عصري تلعب فيه المعلومة المحاسبية والمالية دورا أساسيا كما هو الحال في الاقتصاديات المتقدمة.

---

[1]- أحمد مخلوف، "**المعالجة الإسلامية لتداعيات الأزمة المالية العالمية ،الإفصاح و الحوكمة والشفافية**"، الملتقى العلمي الدولي الثاني حول متطلبات التنمية في أعقاب إفرازات الأزمة المالية العالمية، جامعة بشار، يومي 29/28 أفريل 2010.

* إدراك العديد من ذوي الاهتمام بالنظام المحاسبي المالي سواء الممارسين والأكاديميين للدور الذي يلعبه النظام في تحقيق الحوكمة والحاجة الماسة لتفعيل العاملين في البيئة الجزائرية.

**أهم الاقتراحات:**

من أجل تجسيد الدور الفعلي والحقيقي للنظام المحاسبي المالي بالمؤسسات الجزائرية، لابد من الأخذ بعين الاعتبار ضرورة ترسيخ الركائز الأساسية لحوكمة الشركات، بالإضافة إلى تفعيل دور النظام المحاسبي المال فيها، ومن هنا ندرج التوصيات التالية، والتي من شأنها المساهمة في تفعيل دور المعايير المحاسبية الدولية كآلية لتطبيق حوكمة الشركات، إذ لابد من:

* ضرورة تبني مفهوم الحوكمة الذي يعتبر غير جديد في مجتمعاتنا الإسلامية لأنه نابع من الحكم الراشد، وهو ما حث عليه ديننا الإسلامي الحنيف، انطلاقا من القرآن الكريم، السنة النبوية الشريفة وسيرة الخلفاء الراشدين، وحتمية الأخذ بهذا المفهوم في المجتمع الجزائري.

* ضرورة الإسراع بالالتزام القانوني للمؤسسات الجزائرية بتطبيق مبادئ الحوكمة، والعمل على توفير الإطار المؤسسي والقانوني كبيئة مناسبة لذلك.

* زرع روح الحوار في ثقافة المؤسسات النابعة من الطروحات العلمية والمكيفة بالواقع الجزائري، خدمة للاستغلال الأمثل للموارد البشرية دون تناسي عامل الخبرة المكتسبة والتراكمية.

* فتح المجال للأبحاث حول الحوكمة من المنظور الإسلامي لإثراء الموضوع من طرف المؤسسات الراغبة في تحسين أداءها، تمويل ومكافأة الأبحاث في هذا المجال.

* ترسيخ مبادئ العقيدة الإسلامية في جميع مجالات الحياة وخاصة المعاملات.

* الاستفادة من خبرات البلدان العربية والإسلامية في مجال تسيير الاقتصاد وفق الموارد المالية والعينية المتاحة وكذلك التحكم في التكنولوجيا بالاستفادة من اقتصاد المعرفة.

* الاستفادة من تجربة الإمارات العربية المتحدة في تأسيس معهد "حوكمة الشركات" على مستوى المغرب العربي من أجل التعاون الإقليمي والارتقاء بالأسواق المالية للمنطقة إلى مصاف الأسواق المالية العالمية، وكذلك إصلاح قطاع الشركات والحوكمة الجيدة لها، الاستثمار والنمو.

* حث إدارات الشركات على استخدام المدققين الخارجين الذين يتمتعون بسمعة جيدة، انطلاقا من حقيقة أن القوائم المالية المدققة بشكل جيد ونزيه تنال ثقة المستثمرين ومن ثم تأهيل الشركة لتحقيق مزايا وأرباح جيدة.

* خلق إطار مهني متطور لمهنة المحاسبة من خلال عقد الندوات، الملتقيات، ورش العمل والمؤتمرات المحاسبية حول فهم المعايير المحاسبية لتعميق تطبيقها في الواقع الاقتصادي، وكذا التعرف على أهم المشكلات التي تحول دون تنفيذها.

* الاستفادة من تجارب بعض الدول العربية والأجنبية في تطبيقها للمعايير وتبادل الخبرات.

* تعميق مساهمة الجزائر والدول العربية والنامية كافة في تطوير معايير المحاسبة الدولية بما يلاءم متطلبات هذه الدول من خلال دورها في مجلس معايير المحاسبة الدولية والهيئات المحلية والإقليمية والدولية.

* العمل على إصدار الكتب والنشريات التي ترشد المحاسب في تطبيق المعايير والعمل على إصدار موسوعة متكاملة للمعايير ومتابعة تطويرها وفقا لتطور المعايير الدولية.

* تكثيف عمليات تكوين الإطارات المحاسبية والمالية للمؤسسات في مجال المعايير المحاسبية الدولية مع مراعاة بيئة الأعمال الجزائرية وخصوصياتها، كما أن تطبيق النظام المحاسبي المالي يفرض أولا على الشركات المدرجة في البورصة ثم توسيع مجال تطبيقه على مؤسسات لأخرى تدريجيا.

* تدريب الكفاءات المؤطرة على مستوى الجامعات والمعاهد الوطنية في المجال المحاسبي المالي، من خلال الندوات، الملتقيات والأيام المفتوحة، ومختلف الإصدارات المحاسبية، وكذلك إرسال بعثات منها إلى الخارج لمعايشة التطبيق الميداني للمعايير.

* فتح مركز وطني متخصص بمعايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي، يهدف إلى متابعة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، ومساعدة المؤسسات الجزائرية في حل المشاكل التي تواجهها في تطبيق النظام.

* ضرورة الإسراع في توفير كل الظروف اللازمة في المؤسسات وعلى المستوى الكلي من أجل التطبيق الفعال لهذا النظام وتحقيق أهدافه، فالإصلاح المحاسبي مرتبط بباقي عمليات الإصلاح الأخرى(الإصلاح الاقتصادي والمالي، إصلاح مناهج التعليم، الإصلاح القضائي ).

* إسهام النظام المحاسبي المالي الجديد في إرساء عناصر تطبيق"**حوكمة الشركات**" خاصة لهذا النظام تداخلا واضحا يتوافق مع مبادئ حوكمة الشركات.

كما نعلم أنه كل عملية بحث إلا وتواجهها صعوبات وعراقيل، يمكن حصر أهم الصعوبات التي اعترضتنا في:

- الافتقار إلى الكتب والمراجع المتخصصة التي تناولت الموضوع على الصعيد المحلي مما جعلنا نستعين بالنصوص والمقالات الصادرة عن الملتقيات والندوات العلمية المحلية والإقليمية.
- قلة المصادر التي تتناول حوكمة الشركات في الجزائر وعن وضعية الحوكمة في الجزائر.
- قلة المصادر التي تتحدث عن النظام المحاسبي المالي.
- صعوبة الحصول على المعلومات من المؤسسات، وتردد الكثير من المدراء في الإجابة.

– ولعل أهم عائق سجلناه أثناء قيامنا بالبحث يكمن بصفة أساسية في الموضوع ذاته نظرا لحداثته نظريا وتطبيقيا.

**آفاق البحث:**

لقد تناولنا في بحثنا هذا "**حوكمة الشركات في ظل المعايير المحاسبية الدولية**"، وبيَنا أن تطبيق الحوكمة؛؛ الجيدة في المؤسسات لا يكون إلا باعتماد آليات تساعدها على ذلك المتمثلة أساسا في المعايير المحاسبية الدولية، وباعتبار الجزائر مازالت في بداياتها الأولى فيما يخص تطبيق حوكمة الشركات وتوفير البيئة اللازمة لها وعمل النظام المحاسبي المالي بصورته الحديثة، لذا نقترح مايلي:

– أثر اعتماد حوكمة الشركات في تفعيل عمل المراجع في الجزائر.

– دور حوكمة الشركات في نجاعة أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.